المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري في بعض الدول العربية

" دراسة حالة لبعض المثقفين العرب "

د.محمد سيد أحمد*

Doc.mohamed1970@gmail.com

ملخص:

تسعي الدراسة الراهنة للتعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما أصطلح على تسميته بالثورات العربية، التي انطلقت في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسورية.

وتندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، والتي تسعي للكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري الذي شهدته الدول العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة من أجل توصيفه علمياً بشكل دقيق، واعتمد الباحث على دراسة حالة لعدد ٢٥ مفردة بحثية من المثقفين العرب بواقع خمس مفردات بحثية من كل دولة من الدول التي شهدت الحراك الجماهيري، وتم تصميم دليل دراسة حالة مكون من عدد ١٧ سؤال لتغطية تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية وتحقيق أهدافها.

وقد توصلت الدراسة لبعض النتائج على النحو التالي:

١- ما حدث في تونس عبارة عن حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة.

٢- ما حدث في مصر هو حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة.

٣- ما حدث في اليمن هو حراك جماهيري استغلته جماعة الإخوان المسلمين في صراعها السياسي على السلطة ولا يرقى لمستوى الثورة.

٤- ما حدث في ليبيا هو عدوان خارجي أحدث الفوضى ولا يرقى لمستوى الثورة.

٥- ما حدث في سورية هو مؤامرة خارجية لإحداث الفوضى ولا ترقى لمستوى الثورة.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

وبناء على تلك النتائج يمكننا التأكيد على أن ما حدث في بعض الدول العربية حراك جماهيري أو انتفاضة شعبية، ولا ترقى بأى حال لمستوى التعريف العلمي للثورة.

كلمات مفتاحية: حراك جماهيري – أثر- المثقفين العرب

مقدمة:

لقد مر المجتمع العربي في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة بأحداث وتفاعلات جعلت العديد من الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة يسعون إلى توصيفها، وغلب على الدراسات والبحوث التي تم انجازها توصيف تلك الأحداث والتفاعلات بالثورات، وقد يكون السبب الرئيسي في الحكم على هذه الأحداث والتفاعلات بأنها ثورات هو أن الفعل الاجتماعي الذي يقود إلى الثورة ذاته الذي يقودنا إلى مفاهيم أخرى لا ترقى لمستوى الثورة مثل الإنتفاضة والحركة الإحتجاجية والإعتصامات والتظاهرات والتمرد والعصيان والإنقلاب، وقد يكون أيضاً عدم محاولة الباحثين مناقشة مفهوم الثورة بشكل عميق عبر قراءة نقدية للتراث السوسيولوجي الثري حول هذه القضية، وبالتالي الخروج بمفهوم إجرائي تتحدد من خلاله المؤشرات الواقعية لمفهوم الثورة، وأخيراً قد يكون الزخم الإعلامي حول الفعل الاجتماعي التي شهدته بعض البلدان العربية وتوصيفه بالثورات وبالربيع العربي هو ما جعل كثير من الباحثين والعلماء يقعون في شرك الحكم المسبق على الأحداث والتفاعلات التي شهدتها مجتمعاتهم بأنها ثورات، فبدأت دراساتهم وبحوثهم بحكم مسبق يعتبر ما حدث ثورة، وقد اتضح ذلك من صياغة عناوين معظم الدراسات.

والدراسة الراهنة في جوهرها دراسة للفعل الاجتماعي والأحداث والتفاعلات التي شهدتها بعض مجتمعاتنا العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ والتي وصفتها معظم الدراسات والبحوث السابقة بأنها ثورات، ومع إقرارنا بذلك إلا أننا لا نود أن نملي هذا الإستنتاج منذ البداية لأن فيه مصادرة على المطلوب، لذا فقد آثرنا استخدام مصطلح " الحراك الجماهيري " للإشارة إلى الوقائع والأحداث التي اندلعت في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، بديلاً عن مصطلح الثورة " مؤقتاً " حتى يمكننا توصيف تلك الوقائع والأحداث بشكل علمي دقيق والحكم عليها بأنها قد أفضت فعلاً إلى ما يرقى لمستوى الثورة أم أن ذلك الفعل الاجتماعي الثوري قد توقف عند حدود ما دون الثورة.

ويقر الباحث منذ البداية أن الدراسة الراهنة تنطلق من رؤية نظرية محددة للثورة تتمثل في "أن الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية" لذلك سوف نسعى أولاً لرصد الدوافع والأسباب التي أفضت للوقائع والأحداث والفعل الاجتماعي المتمثل في الحراك الجماهيري، ثم ثانياً رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على هذا الحراك الجماهيري، ثم ثالثاً توصيف الحدث بناءً على النتائج المتمثلة في المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يجب أن يكون تغييراً جذرياً إيجابياً في حالة الثورة.

أولاً: الدراسات السابقة:

يعد الحراك الجماهيري الذي شهدته بعض الدول العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، من القضايا التي شغلت الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة تناولت الظاهرة إلا أنه يمكننا التأكيد على أن أغلب الدراسات تناولت الظاهرة من منظور الربيع العربي عموماً مع تركيز بعضها على نموذجين أو أكثر، يليها الدراسات التي انصبت على الحالة المصرية، في حين كانت هناك ندرة في الدراسات التي انصبت على الحالة التونسية واليمنية والليبية والسورية، ورغم تعدد الدراسات إلا أنه لا توجد دراسة واحدة حاولت طرح سؤال حول ماهية هذا الحراك وهل يرقى لمستوى الثورة وهو ما سوف تركز عليه الدراسة الراهنة، وبما أن أي دراسة علمية تتطلب مراجعة نقدية للتراث البحثي للتأكد أولاً من أن سؤال البحث لا توجد إجابة عليه في المعرفة العلمية المتوفرة، وثانياً الإستفادة من هذا التراث المتوفر في صياغة مشكلة البحث الراهنة، لذلك يمكن تصنيف التراث البحثي الذي اقترب من موضوع دراستنا وفقا لستة محاور أساسية:

١- دراسات ثورات الربيع العربي:

وقد جاءت هذه الدراسات على كثرتها لمعالجة الحراك الجماهيري الذي شهدته بعض الدول العربية من منظور أنها ثورات سوف تنعكس أثارها الإيجابية على بنية المجتمعات العربية(١).

٢- دراسات ثورة ١٧ ديسمبر في تونس:

وقد جاءت هذه الدراسات على ندرتها مسلمة بأن ما حدث داخل المجتمع التونسي هو ثورة أحدثت تغييرات إيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي(٢).

٣- دراسات ثورة ٢٥ يناير في مصر:

وقد جاءت هذه الدراسات على كثرتها مؤكدة أن أحداث ٢٥ يناير هى ثورة أحدثت وستحدث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية إيجابية لصالح الغالبية العظمى من المصريين(٣).

٤- دراسات ثورة ١١ فبراير في اليمن:

وقد جاءت هذه الدراسات على ندرتها لتؤكد أن ما حدث في اليمن ثورة ضمن ما أطلق عليه الربيع العربي رغم أنه جدد أزمة الدولة اليمنية داخلياً وخارجياً(٤).

٥- دراسات ثورة ١٧ فبراير في ليبيا:

وقد جاءت هذه الدراسات على ندرتها مؤكدة أن ما حدث في ليبيا ثورة لها أسبابها الداخلية والخارجية، وإن ذهبت دراسة واحدة إلى أن الربيع العربي في ليبيا لم يحقق نتائج إيجابية (٥).

٦- دراسات ثورة ١٥ مارس في سورية:

وقد جاءت هذه الدراسات على ندرتها لتؤكد أن ما حدث في سورية هو مؤامرة خارجية (٦).

- موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة:

من خلال القراءة النقدية للتراث البحثي حول الحراك الجماهيري الذي شهدته بعض الدول العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ يمكننا رصد الملاحظات التالية:

أ- من خلال مراجعة التراث البحثي حول الحراك الجماهيري في الوطن العربي، شكلت دراسات ثورات الربيع العربي الدائرة الأوسع كمدخل لدراسة الثورات العربية، وحاولت هذه الدراسات عقد مقارنات بين أكثر من نموذج من الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث، يليها الدراسات التي انصبت علي الحالة المصرية، في حين شهدت الدراسات عن الحالة الليبية واليمنية والسورية ندرة شديدة.

ب- لقد أوضحت عملية مراجعة التراث البحثي ووفقاً للدراسات المتاحة أن هناك تنوعاً كبيراً في الموضوعات ومنهجيات وأدوات البحث، ولكن يمكن ملاحظة غلبة الدراسات الكيفية على الدراسات الكمية، حيث برزت دراسة الحالة عبر المقابلات على كثير من الدراسات، هذا إلى جانب الدراسات التي اعتمدت على تحليل المحتوى.

ج- أبرزت نتائج عملية مراجعة التراث البحثي أن نسبة كبيرة من الدراسات قد قام بها باحثون شبان في إطار أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه.

د- تشير المراجعة أيضاً إلى تنوع تخصصات الباحثين في مجال العلوم الإنسانية، حيث قام الباحثون في علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام بهذه الدراسات، ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الدراسات كانت للمتخصصين في المجال الإعلامي، في حين قلت بشكل ملحوظ الدراسات التي قام بها

المتخصصين في علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، على الرغم من أنهما التخصصين الأكثر قرباً وارتباطاً بالظاهرة.

هـ- ركزت العديد من الدراسات على أسباب اندلاع الأحداث في الدول العربية المختلفة، والتأكيد على أن الإستبداد السياسي وعدم تداول السلطة، والفقر والظروف الاقتصادية المتردية، والسياسات الاجتماعية التي أفرزت التمايز الطبقي وغياب العدالة الاجتماعية هى الأسباب الرئيسية وراء اندلاع الأحداث، فالتحركات الشعبية ما كانت لتقوم بهذه القوة لولا وجود الكثير من التراكمات والإرهاصات التي جعلت الجماهير تخرج في مواجهة حكامها.

و- أشارت دراسات متعددة إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الأحداث، حيث سهلت عملية نقل المعلومات، وتداولها من بلد إلى أخر، وسهلت من الدعوات للتظاهر، وحشد الجماهير في الشوارع والميادين.

ز- تبنت بعض الدراسات مفهوم الثورة بمعنى التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك لم تتمهل للحكم الصحيح على ما حدث داخل مجتمعاتنا العربية، بل قفزت على النتائج من خلال المقدمات، واعتبرت ما حدث ثورة سوف تؤدي إلى تغيير جذري شامل.

ح- على الرغم من إجراء بعض الدراسات من قبل علماء وباحثين كبار إلا أنه يمكننا التأكيد على أن العاطفة قد غلبت العقل في بعض الأحيان، حيث تسرع هؤلاء العلماء والباحثون في إصدار أحكام مسبقة على الأحداث دون أدلة أو براهين علمية مستندة إلى دراسة الواقع بموضوعية، ووفقاً لدراسات ميدانية متأنية، فلم يمهل الباحثين أنفسهم فرصة انتهاء الأحداث للحكم عليها بشكل صحيح ودقيق؟، وهل هى بالفعل ثورة أم لا ؟ فالغالبية قفزت على النتائج، وأكدت أنها

ثورة، وهذا ما ظهر في عناوين الدراسات التي حملت أحكام مسبقة بأنها ثورة، والنادر هو من اعتبرها انتفاضات وليست ثورات، وعلى الرغم من ذلك أكد أنها هجمات ثورية شرسة من أجل التغيير الجذري الشامل، وأن الثورة لاتزال مستمرة ، وهى أمنية بعيدة عن الواقع العلمي الموضوعي.

ط- على الرغم من إدراك الباحث ووعيه التام بضرورة دراسة الظاهرة، إلا أنه لم يتسرع في دراستها خاصة من زاوية الثورة، لأنه على قناعة تامة أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وبالتالي فالتسرع لا يمكن في مثل هذه الحالة أن يفضي إلى نتائج علمية موضوعية، لذلك انتظر ما يقرب من العشر سنوات حتى خمدت الأحداث واستقرت الأوضاع داخل المجتمعات العربية وانجلت الصورة ، وأصبح هناك إمكانية للحكم على ما حدث وتوصيفه بشكل دقيق.

ك- وبناء على ذلك تأتي الدراسة الراهنة لسد فجوة معرفية موجودة بالفعل في مجال الدراسات السوسيولوجية حول أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي، والتي وصفتها معظم الدراسات المتوفرة بالثورات العربية، لذلك تأتي أهمية الدراسة الراهنة، والتي تستهدف بشكل أساسي التعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن الحراك الجماهيري الذي حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ ؛ حتى نتمكن من الحكم على ما حدث هل هو ثورة أم لا ؟ وذلك من منظور أن الثورة هى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهل بالفعل حدث هذا التغيير في مجتمعاتنا العربية أم لا ؟

ثانياً: مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

تتبلور مشكلة الدراسة الراهنة من خلال تبني رؤية نظرية محددة تتلخص في (أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها)، ويتبنى البحث وفقاً لذلك تعريفاً إجرائياً محدداً لمفهوم الثورة على النحو التالي:

"**الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بشكل أساسي**".

وبناءً عليه فإذا لم يحقق الحراك الجماهيري هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، فإن الحكم عليه كثورة يصبح محل شك، ويجب البحث عن توصيف آخر للحراك الجماهيري بعيداً عن مفهوم الثورة، ووفقاً لذلك يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في التعرف على الدوافع والأسباب المختلفة التي أفضت إلى الحراك الجماهيري في المجتمعات العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١، والكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما يطلق عليه الثورات العربية، من أجل الحكم عليها هل هي ثورة أم شيء آخر، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، على النحو التالي:

١- التعرف على دوافع وأسباب الحراك الجماهيري في الوطن العربي.

٢- التعرف على المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

٣- التعرف على المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

٤- التعرف على المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

٥- التعرف على التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي، الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١.

- ووفقاً لهذه الأهداف يسعى البحث الراهن للإجابة على سؤال رئيسي هو:

ما الدوافع والأسباب المختلفة التي أفضت إلى الحراك الجماهيري في المجتمعات العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١؟ وما هو المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا الحراك؟ وهل يرقي لمستوي الثورة أم لا ؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي؟

٢- ما المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟

٣- ما المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟

٤- ما المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟

٥- ما التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تعد عملية تحديد المفاهيم وتأصيلها واحدة من الخطوات الرئيسية لأي عمل علمي خاصة وأن المفاهيم الاجتماعية ليست جامدة أو ثابتة وتتغير باختلاف المكان والزمان، لذلك نحاول الآن مناقشة المفاهيم الرئيسية للدراسة الراهنة.

١- مفهوم الحراك الجماهيري The mass movement

تعددت تعريفات الحراك الجماهيري(٧)، لكن تتفق غالبية التعريفات في أن الحراك الجماهيري هو حركة مجموعة من المواطنين تجاه سياسات السلطة الحاكمة اعتراضاً أو احتجاجاً أو رفضاً لها بهدف تعديلها أو تغييرها، وقد ينتج عن هذا الحراك تغيراً جزئياً أو جذرياً شاملاً، وقد لا ينتج عنه أي شكل من أشكال التغيير، لذلك فالحراك الجماهيري أحد ضرورات الحركات الاجتماعية

والاحتجاجية والاعتصامات والانقلابات والانتفاضات والتمردات والثورة، ويتحدد كل مفهوم من هذه المفاهيم التي تتطلب حراكاً جماهيرياً وفقاً للنتائج التي تفضي إليها.

لذلك قام الباحث باستخدام مصطلح الحراك الجماهيري بشكل مؤقت في هذه الدراسة مشيراً به للأحداث والفعل الاجتماعي التي شهدته الدول العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ تاركاً عملية التوصيف الحقيقي للنتائج التي أفضت لها هذه الأحداث التي تضمنت جميعها بشكل أو بآخر حراكاً جماهيرياً سواء كان كبيراً أو محدوداً، فاستجابات حالات الدراسة من المثقفين العرب هى التي ستحدد لنا المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري وهل بالفعل أحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع حتى نقوم بوصفه بالثورة أم أنه لم يحدث التغيير المطلوب وبالتالي يتم توصيفه بأحد المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثورة كالحركات الاجتماعية والاحتجاجية والإعتصامات والانقلابات والانتفاضات والتمردات.

٢- مفهوم المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي :

The social, economic and political impact:

تعددت التعريفات النظرية لمفهوم المردود الاجتماعي social impact، والمردود الاقتصادي economic impact، والمردود السياسي political impact (٨)، وتذهب غالبية التعريفات إلى أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو العائد من وراء السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنتهجها الحكومات على حياة المواطنين سواء بالسلب أو الإيجاب، وتقصد الدراسة الراهنة بالمردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إجرائياً "التغييرات التي طرأت

على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعوب العربية التي شهدت مجتمعاتها حراك جماهيري في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١".

٣- مفهوم المثقفين العرب Arab Intellectuals :

تعددت التعريفات النظرية لمفهوم المثقفين intellectuals (٩)، لكننا نتبني في الدراسة الراهنة مفهوم المثقف العضوي الذي صكه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، حيث يرى أن المثقف بما يمتلكه من علم ومعرفة يمثل حالة متقدمة من الوعي بين أفراد مجتمعه، تجعله يسعى دائماً لتبني قضايا المجتمع، ويسعى دائماً للإلتحام بالجماهير من أجل تحقيق النهضة والتقدم، وتقصد الدراسة الراهنة بالمثقفين العرب إجرائياً "هم أصحاب العلم والمعرفة الأكثر وعياً داخل المجتمع، والذين تبنوا قضايا المجتمع العربي، والتحموا بالجماهير أثناء الحراك الجماهيري من أجل تحقيق النهضة والتقدم".

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تعد الثورة واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي اهتم بها الفكر الاجتماعي بصفة عامة والنظرية الاجتماعية بصفة خاصة، وتدين سوسيولوجيا الثورات بالكثير في ريادتها لعلماء الاجتماع المحافظين والراديكاليين الكلاسيكيين والجدد وجاءت أبرز الإسهامات على النحو التالي:

١- يعد الإتجاه العضوي أحد أشهر الاتجاهات النظرية في الأدبيات المحافظة الكلاسيكية، ويعتبر أنصار ذلك الإتجاه الثورة درب من دروب عدم التكامل الاجتماعي والأخلاقي، ويرى أوجست كونت أحد أبرز علماء ذلك الإتجاه أن الثورة التي تؤدي إلى التغيير الشامل للنسق الاجتماعي قضية غير مطروحة ذلك لأن النتائج التي ستسفر عنها ستقتصر على ما هو سلبي، والتقدم لا يحدث

إلا عن طريق الإصلاح والتغيير التدريجي، حتى لا يفقد المجتمع انسجامه وتوازنه وتجانسه(١٠).

٢- تعد البنائية الوظيفية النموذج الأعلى للإتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية، ويكاد يجمع أبرز منظريها (دوركايم وفيبر وميرتون) على أن الثورات حالات مرضية في النظام الاجتماعي ناتجة عن إختلالات وظيفية وصعوبات تواجه النسق الاجتماعي، ويمثل بارسونز أحد أبرز علماء ذلك الإتجاه الذي سعى إلى نقد الحركة الثورية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والإطاحة بالنظم القائمة، ويرى أن الغاية الأساسية للوظيفية هى تحقيق توازن وانسجام النسق عبر التكيف مع النظم القائمة(١١).

٣- إن موقف الاتجاهات النظرية الكلاسيكية وفي مقدمتها النظرية الماركسية مخالفاً تماماً لموقف الاتجاهات المحافظة، فقد أكد أنصار الإتجاهات الراديكالية أن الثورة فقط هى الكفيلة بإصلاح المجتمع، وتعد إسهامات ماركس وإنجلز من أهم ما قدم في إطار ما يعرف بسوسيولوجيا الثورة، حيث اعتبروا الثورة أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتجة عن تناقض الأوضاع الطبقية التي يتولد من خلالها الصراع الذي يفضي إلى ثورة(١٢).

٤- تعد إسهامات لينين من الإسهامات البارزة في إطار النظرية الماركسية، حيث أكد أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تقوم بالثورة بشكل تلقائي، وإنما عبر تنظيماً أو حزباً يقوم بتشكيل وعياً اشتراكياً ثورياً، ولابد لهذا الحراك المنظم أن يسفر عن تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر هدم كامل للنظام القديم، وبناء نظام جديد، وأن التغيير لابد أن يشمل كافة الطبقات،

ومع تعاظم القهر والظلم لابد أن تنخرط كل فئات المجتمع في النشاط الثوري الجماهيري، وتعلن رفضها للنظام القائم الراغبة في تغييره(١٣).

٥- في الوقت الذي راهن لينين على تحالف العمال والفلاحين للقيام بالثورة في ظل مجتمع غير متطور رأسمالياً، رأى تروتسكي أن هناك إمكانية للعمال وحدهم (بالرغم من قلتهم) أن يقودوا الثورة، ويحدثوا التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المطلوب، حيث أن الطبقة البرجوازية في الدول الرأسمالية غير المتطورة غير قادرة على تطوير القوى الإنتاجية بالشكل الذي يمكن من خلاله تطوير النظام الرأسمالي السائد، وبذلك يمكن للطبقة العاملة عبر نضالها أن ينضم إليها الأقليات المضطهدة من الفئات الأخرى، وتقودهم للقيام بالثورة وإحداث التغيير المطلوب، وهذا بالفعل ما حدث في الثورة البلشيفية ١٩١٧(١٤).

٦- لقد حاول جرامشي تقديم رؤية متقدمة في إطار التحليل الماركسي للثورة ، حيث ركز على البنية الفوقية التي تجاهلها أغلب الماركسيين، كما أكد أن الثورة لن تصبح ثورة إلا إذا رفع لوائها المثقفون الذين يلتحمون بشعوبهم، وينشرون الوعي بينهم، حتى يتمكنوا من النضال من أجل التغيير، لأنه من دون خلق شعوب واعية لن يتحقق التغيير المنشود، ولابد من خلق مجتمع مدني جديد متحرر من سطوة الدولة القديمة، وبالطبع يشكل المثقفون العضويون عماده، ويصيغ طبقة سياسية وإعلامية ومدنية تدافع عن الثورة، وتمتص هزات الثورات المضادة(١٥).

٧- في الوقت الذي طور فيه ماوتسي تونغ نظرية للثورة في مجتمع الفلاحين، وطريقة تنفيذها من خلال (حرب العصابات)، وعلى الرغم من تشابه أفكاره مع

لينين وتروتسكي وجرامشي، إلا أنه طرح فكرة مناقضة للفكر الماركسي السابق عليه، وهى أن النضال السياسي هو مفتاح النضال الاقتصادي، هذا إلى جانب تمجيد الإرادة الثورية للبشر، ومن خلال تمجيد الإرادة البشرية، ودورها في قيادة الثورات، وذهب ماو إلى أن البنية الفوقية بإمكانها تغيير البنية التحتية، وبالتالي تطوير قوى الإنتاج، واعتمد ماو على الثورة الثقافية للبروليتاريا، والتي تنهض بمئات الملايين من الشعب للإطاحة بالمسئولين الرأسماليين، وهو ما نجح من خلاله في إحداث تحولات اجتماعية كبرى في القاعدة الاقتصادية، وكذلك في المكونات الأخرى للبنية الفوقية(١٦).

٨- في الوقت الذي ركز فيه أنصار الاتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية على قضايا الاستقرار والتوازن، وإغفال قضايا الصراع والتغير، فإن بعض تلاميذ هذا الاتجاه المحدثين ينكرون ذلك، ولعل أبرزهم هو جنسون الذي أكد أن الثورة يمكن أن تحدث كنتيجة لعدم التوازن، وهو يطرح الثورة كحل أخير بديلاً للإصلاح، ويرى أنها يمكن أن تحدث في حالتين فقط هما، حالة عناد النخبة الحاكمة، وعدم رغبتها في التغيير، وهو ما يؤدي إلى إنكماش سلطتهم، والحالة الثانية هى تنازل النخبة الحاكمة عن الحكم، مما يفتح المجال للحركات الثورية للاستيلاء على الحكم، والثورة عنده لا تشتمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإنما تقتصر على التغيير الدستوري فقط، وهو تغيير سياسي بالمقام الأول(١٧).

٩- بما أن الثورة تعد أحد المفاهيم المركزية في الاتجاهات النظرية الراديكالية الكلاسيكية، فإن الاتجاهات النظرية الراديكالية الحديثة قد أسهمت في تطوير رؤية أكثر شمولاً واكتمالاً لتحليل وتفسير الثورات من حيث أسبابها وأحداثها

ونتائجها، ومن أبرز الماركسيين الجدد أو الراديكاليين الجدد هربرت ماركيوز الذي وجد أن الطبقة العاملة لم تعد بإمكانها القيام بالفعل الثوري؛ نتيجة للحراك الذي طرأ عليها في المجتمعات الصناعية المعاصرة كالمجتمع الأمريكي، لذلك علق ماركيوز حدوث الدور الثوري على جهود جماعات أخرى كالملونين والمتعطلين والمنبوذين واللامنتمين، أو المضطهدين بصفة عامة، ولتحقيق الثورة يرى ماركيوز أنه لابد من امتلاك الوعي، وأن تنشد تغييراً جذرياً شاملاً، وأن تحافظ على مؤسسات الدولة دون هدم، ولا ينبغي أن تتصالح الثورة مع قوى القمع التكنولوجي، وهو ما يعني إختلاف ماركيوز مع النظرية الكلاسيكية التقليدية في فهم الثورة (١٨).

١٠- لقد قدم كلا من تشارلز تيللي وثيرا سكوكبول تحليلاً أكثر تطوراً للثورات، حيث ركز على دور العوامل الخارجية في اندلاع الثورات، فالثورات لا تندلع لأسباب داخلية فقط، بل يمكن أن تسهم الأحداث الدولية في تهيئة المسرح لنمو حركات راديكالية، وترى سكوكبول أن هناك ثورات لا يصنعها فاعلون بل تحدث لأسباب بنيوية نتيجة الأزمات السياسية التي تواجهها الأسر الحاكمة بسبب التنافس مع دول أجنبية (١٩).

تنطلق الدراسة الراهنة من إطار نظري يعتمد على مقولات الاتجاه النظري الراديكالي سواء الكلاسيكي أو المحدث مع مراعاة خصوصية مجتمعاتنا العربية، لذلك لم يلتزم الباحث بنموذج محدد من النماذج المتنوعة التي قدمها أنصار هذا الاتجاه، بل يقدم نموذج قام هو بتطويره يعتقد أنه الأصلح لتفسير الظاهرة داخل مجتمعاتنا العربية، ويعتمد النموذج التفسيري المقترح على ثلاثة عناصر رئيسية، بحيث يخضع العنصرين الأولين لعمليات التغيير والإختلاف أثناء التطبيق،

حيث تختلف من مجتمع لآخر، ومن حالة ثورية محتملة لحالة ثورية أخرى، وهما عنصري الدوافع والأسباب، التفاعلات والأحداث، أما العنصر الثالث فهو ثابت لا يتغير لأنه يرتبط بالنتائج التي تفضي إليها الثورة، لذلك نؤكد على مقولة أن الثورات لا يحكم عليها إلا من نتائجها، فالثورة لا تكون ثورة إلا بإحداث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد تتوافر الدوافع والأسباب، وتشهد الأحداث والتفاعلات، لكن دون أن يفضي ذلك لعملية التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، وبذلك لا يمكن الحكم على هذه الحالة بأنها ثورة.

شكل توضيحي للإطار النظري التفسيري للثورة

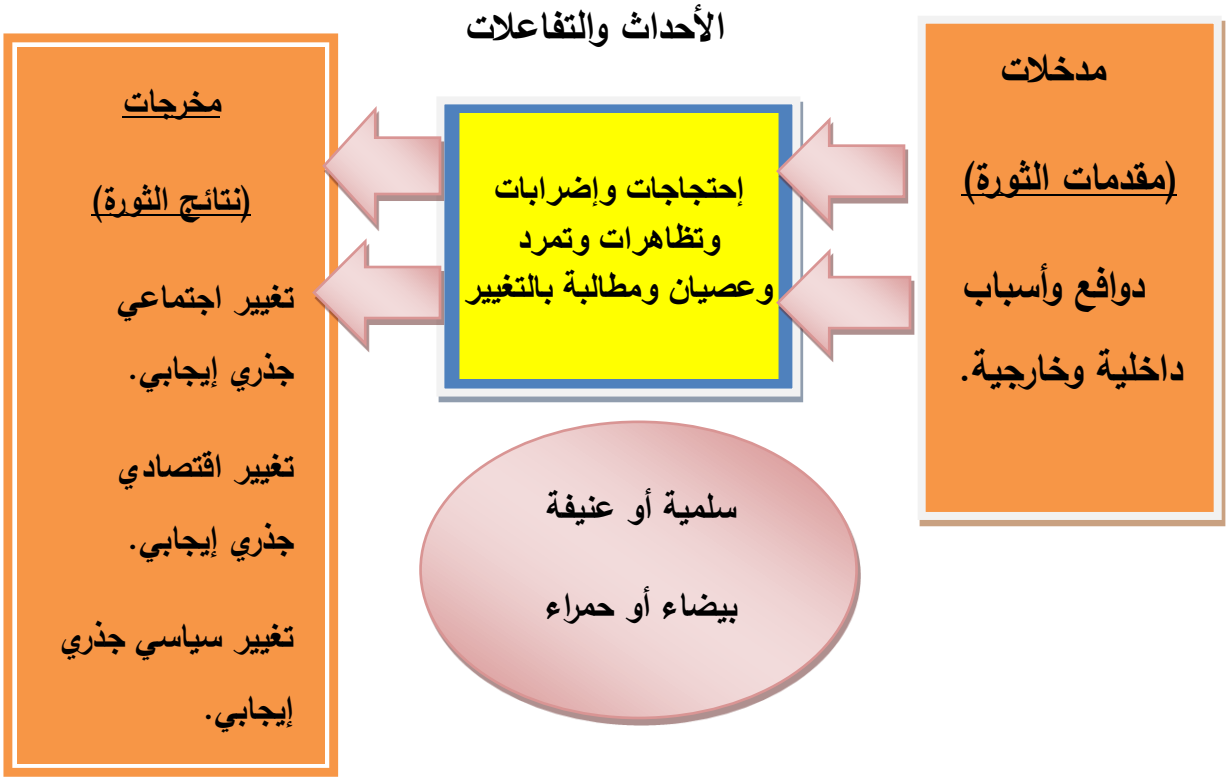

ويتضح من خلال الشكل السابق أن أي ثورة لابد وأن تكون لها مقدمات أو مدخلات تتمثل في الدوافع والأسباب المؤدية للثورة، وفي هذا الإطار قد تكون الدوافع والأسباب داخلية فقط نتيجة لبعض الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية الناتجة عن السياسات والممارسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة، حيث تعجز عن إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مما يشعر الغالبية العظمى بغياب العدالة الاجتماعية مع سيادة الإستبداد السياسي وانسداد آفاق التغيير، وقد تكون الدوافع والأسباب خارجية عبر قوى دولية مسيطرة ومهيمنة تقوم بتحريض بعض القوى الاجتماعية على الثورة من أجل التغيير، وهنا لابد من التأكيد على أن الدوافع والأسباب الخارجية ليس بإمكانها وحدها إحداث الثورة والتغير المطلوب، فقد تحدث احتجاجات وإضرابات وتظاهرات وتمرد وعصيان، وقد تطيح بنظام الحكم، لكنها لا يمكن أن تحدث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المطلوب.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الدوافع والأسباب الخارجية يمكن فقط أن تكون عوامل مساعدة لإنضاج الدوافع والأسباب الداخلية التي يجب أن تكون موجودة بالأساس، وهنا يمكن أن تفضي الأحداث والتفاعلات السلمية أو العنيفة إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المنشود.

وسوف تعتمد الدراسة الراهنة في تفسير الأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في نهاية العام ٢٠١٠ وبدايات العام ٢٠١١ على هذا الإطار النظري الذي يرى أن الثورة تمر عبر ثلاثة عمليات أساسية: **العملية الأولى:** هى المقدمات أو مدخلات الثورة ، والمتمثلة في الدوافع والأسباب المؤدية إليها، **والعملية الثانية:** هي التفاعلات المتمثلة في أحداث الثورة عبر

الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات والتمرد والعصيان سواء بشكل سلمي أو عنيف، **والعملية الثالثة:** هى النتائج أو المخرجات والمتمثلة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجذري والإيجابي.

ويرى هذا الإطار أن الحكم على الثورة لابد وأن يمر عبر العمليات الثلاث، فالمدخلات والمقدمات تقودنا إلى التفاعلات التي تقود في النهاية إلى النتائج والمخرجات، لذلك يرى الباحث أن الثورات لا يحكم عليها من دوافعها وأسبابها، أو من أحداثها وتفاعلاتها، وهو ما يفعله الكثيرون في حكمهم على المقدمات والتفاعلات دون الإنتظار للنتائج، فالثورات في النهاية لا يحكم عليها إلا بنتائجها، فإذا أحدثت التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حكم عليها بأنها ثورة، وإن لم تحدث هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع فتكون قد فشلت، ووقفت في مرتبة أقل من مرتبة الثورة.

ومن هنا سوف يقوم الباحث بتطبيق هذا النموذج النظري على الأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة للحكم على هذه الأحداث هل هى ثورة بالفعل أم لا ؟، وبناء على ذلك سوف يتم التحليل على مستويين، المستوى الأول يقوم بتحليل الأحداث لكل مجتمع بشكل منفرد، وذلك لمراعاة الخصوصية البنائية والتاريخية لكل مجتمع على حدة، والمستوى الثاني يقوم بتحليل الأحداث بشكل عام على المجتمعات بصورة مجتمعة للوصول لتشخيص نهائي لما حدث.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نمط الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، والتي تسعي للكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري الذي شهدته الدول العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة من أجل توصيفه علمياً بشكل دقيق، ويعتمد الباحث على دراسة حالة لعدد ٢٥ مفردة بحثية من المثقفين العرب بواقع خمس مفردات بحثية من كل دولة من الدول، التي حدث بها الحراك الجماهيري، وسوف يتم استخدام أساليب التحليل الكيفي، والتي تعد الأكثر ملائمة لمثل هذه النوعية من البحوث والدراسات.

٢- أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على دليل دراسة حالة تم تطبيقه على حالات الدراسة، من خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض المثقفين العرب في دول الحراك الجماهيري: (تونس- مصر- اليمن- ليبيا- سورية)، وقد راعى أن يكون المثقفين العرب من الملتزمين بقضايا مجتمعاتهم، والملمين بمجريات ما حدث داخل مجتمعاتهم، وما أفضي إليه الحراك الجماهيري.

وفي إطار المنهجية الكيفية، قام الباحث بتصميم دليل دراسة حالة تمت من خلاله ترجمة التساؤلات الفرعية للدراسة - التي ذكرناها سلفاً- حيث تم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس عبر مجموعة من الأسئلة التي تغطي كل التساؤلات لتقيس كل من:

أ- الخصائص الاجتماعية للمستجيبين.

ب- دوافع الحراك الجماهيري في كل مجتمع.

ج- المردود الاجتماعي في كل مجتمع.

د- المردود الاقتصادي في كل مجتمع.

هـ- المردود السياسي في كل مجتمع.

و- توصيف ما حدث في كل مجتمع.

٣- تصميم دليل دراسة الحالة:

قام الباحث بتصميم دليل دراسة الحالة، ليبدأ بتنويه نعطي من خلاله للمبحوث فكرة عن البحث وهدفه، والمقصود بالمصطلحات الأساسية المستخدمة في الدليل والمختلف عليها.

وتكون دليل دراسة الحالة من أربعة محاور رئيسية هي:

أ- محور الخصائص الاجتماعية للمبحوثين.

ب- محور دوافع وأسباب الحراك الجماهيري.

ج- محور المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك.

د- محور توصيف ما حدث من حراك.

وبالإجمال اشتمل دليل دراسة الحالة على ١٧ سؤال مفتوح.

٤- كيفية اختيار حالات الدراسة:

لقد قام الباحث باختيار حالات الدراسة بطريقة عمدية ومقصودة من بين المثقفين العرب في البلدان العربية التي شهدت حراكاً جماهيرياً في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ وقد راعى أن يكونوا من الشخصيات العامة التى

تتمتع بقدر من العلم والمعرفة وامتلاك الوعي الذي يمكنهم من تبني قضايا مجتمعاتهم والالتحام بالجماهير والسعي لتحقيق النهضة والتنمية، وقد قام الباحث بعمل عدد ثلاث جلسات لكل حالة لاستيفاء البيانات، واستغرقت مدة كل جلسة ساعتين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر(عبر الهاتف والانترنت).

٥- خصائص حالات الدراسة:

الجدول التالي يوضح الخصائص الرئيسية لحالات الدراسة

الحالة	النوع	العمر	الحالة التعليمية	المهنة	الانتماء السياسي	البلد
١- عبير موسى	أنثي	٤٥	ماجستير في القانون	محامية ونائبة برلمان	ليبرالي	تونس
٢-علي الفراوي	ذكر	٤٨	دكتوراه في الفلسفة	أستاذ جامعي	ليبرالي	
٣- مها حشادي	أنثي	٤٦	جامعية	حقوقية في شئون المرأة	يساري	
٤-بلال بهلول	ذكر	٢٩	ماجستير في الهندسة	مهندس	قومي ناصري	
٥- معز هلول	ذكر	٤٩	جامعي	حقوقي	قومي ناصري	
٦-أحمد بلال	ذكر	٣٨	جامعي	صحفي نائب برلمان	يساري	مصر
٧-محمد فياض	ذكر	٥٤	جامعي	محامي	يساري	
٨-عمرو صابح	ذكر	٤١	جامعي	إعلامي	قومي ناصري	
٩-فتحي أبوزيد	ذكر	٢٨	جامعي	مهندس	قومي ناصري	
١٠- محمود بدر	ذكر	٣٥	جامعي	صحفي نائب برلمان	قومي ناصري	
١١- يحيى العابد	ذكر	٥٢	جامعي	صحفي	يساري	اليمن
١٢- وليد حاشد	ذكر	٥١	جامعي	مهندس	قومي ناصري	
١٣-علي الهلالي	ذكر	٣٠	جامعي	مهندس	قومي عربي	
١٤-أحمد الكمالي	ذكر	٣٠	جامعي	صحفي	قومي عربي	
١٥-محمد الأكحلي	ذكر	٤٣	جامعي	مدير بوزارة التربية	قومي ناصري	

١٦-أحمد قذاف الدم	ذكر	٦٨	جامعي	سفير سابق	قومي عربي	ليبيا
١٧-راضية البودي	أنثي	٣٦	جامعية	إعلامية	قومي عربي	
١٨-حسي السويعدي	ذكر	٦١	دكتوراه في تكنولوجيا التعليم	معلم	يساري	
١٩-عبدالهادي الحويج	ذكر	٤٩	دكتوراه في القانون الدولي	وزير شباب سابق ووزير خارجية حالي	قومي عربي	
٢٠-عمر الحامدي	ذكر	٧٨	جامعي	سفير سابق	قومي ناصري	
٢١- مضر إبراهيم	ذكر	٣٩	جامعي	إعلامي	قومي بعثي	سوريا
٢٢-محمد سليمان	ذكر	٦٠	جامعي	مدير بالطيران	قومي بعثي	
٢٣- فؤاد العاصي	ذكر	٥٤	جامعي	معلم	قومي بعثي	
٢٤-أحمد بحري	ذكر	٤١	دكتوراه في علم الاجتماع	أستاذ جامعي	قومي بعثي	
٢٥-ميادة رزوق	أنثي	٤٤	دكتوراه في الهندسة	أستاذ جامعي	قومي بعثي	

يتضح من معطيات الجدول السابق الخصائص الرئيسية لحالات الدراسة، حيث يأتي متغير النوع في البداية وقد غلب الذكور على حالات الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن النخبة العربية الأكثر اهتماماً بالشأن العام هي من الذكور، فما زال المجتمع العربي مجتمعاً ذكورياً إلى حد كبير، ثم جاء متغير العمر وقد راعينا أن يكون متنوعاً وإن غلبت عليه الطبيعة الشابة، حيث جاء متراوحاً بين ٢٨ و٧٨ عاماً، وجاء متغير التعليم معبراً عن الطبيعة الخاصة لحالات الدراسة، فلم تقل عن مستوي التعليم الجامعي، ووصلت إلى مرحلتي الماجستير والدكتوراه، أما متغير المهنة، فقد شهد تنوعاً لكن ظلت مهن عليا ومتميزة، ومعبرة عن طبيعة النخبة المدروسة وجزء كبير منها يرتبط بأعمال فكرية، وجاء متغير الإنتماء السياسي متنوعاً أيضاً، وإن غلب على حالات

الدراسة الإنتماء السياسي القومي سواء العربي أو الناصري أو البعثي، أما متغير بلد الإنتماء فقد راعينا التساوي بين حالات كل بلد من البلدان العربية التي حدث بها الحراك الجماهيري في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، حيث عمدنا اختيار خمسة حالات من كل بلد.

٦- صعوبات الدراسة:

١- لقد تمثلت الصعوبة الأولي في هذا العمل في ضخامة المنتج البحثي، الذي صدر في أعقاب الحراك الجماهيري، الذي شهدته الدول العربية، والذي أخذ وقتاً طويلاً لجمعه وفحصه ومراجعته نقدياً.

٢- طبيعة موضوع الدراسة جعلت الكثير من النخب في البلدان العربية يحجمون عن المشاركة عند طلب استطلاع رأيهم فيما حدث داخل مجتمعاتهم، خاصة وأن بعض هذه المجتمعات لازالت الأحداث فيها مستمرة، والنخب فيها محاصرة.

٣- تطلبت الدراسة الميدانية سفر الباحث لمقابلة حالات الدراسة، وقد تم ذلك في تونس وسورية، لكن الوضع في ليبيا واليمن لم يسمح، وهو ما تطلب مزيد من الوقت والجهد للتواصل مع النخب اليمنية، والليبية عند زيارة بعضهم لمصر أو من خلال المقابلات الإلكترونية، والاتصال الهاتفي والذي كبد الباحث مشقة كبيرة.

سادساً: نتائج الدراسة:

١- دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي:

لقد تنوعت واختلفت الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري في الوطن العربي من وجهة نظر المثقفين العرب، فقد **أكد المثقفون التونسيون** "أن العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دوراً في اندلاع الحراك الجماهيري، إلا أن العوامل الخارجية الإقليمية والدولية قد لعبت دوراً أكبر في دعم الحراك وإيصاله إلى حد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي وحكومته من سدة الحكم".

وتأتي هذه النتيجة متناقضة إلى حد كبير مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة (٢٠) التي أكدت أن الحراك الجماهيري في تونس جاء نتيجة دوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للدوافع والأسباب الخارجية.

ويشير المثقفون المصريون "أن العوامل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية أدت إلى تراكم الغضب في صدور ملايين المصريين، إلا أن العوامل الخارجية متمثلة في المؤامرة الأمريكية ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تشكل فيه مصر الجائزة الكبرى قد لعب الدور الأبرز في دعم الحراك واستمراره، حتى تم الإطاحة بالرئيس حسني مبارك وحكومته من سدة الحكم، وتمكين جماعة الإخوان المسلمين من السلطة".

وتأتي هذه النتيجة متناقضة إلى حد كبير مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة (٢١) التي أكدت أن الحراك الجماهيري في مصر جاء نتيجة

لدوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للعوامل الخارجية.

وأشار المثقفون اليمنيون "أن العوامل الخارجية كانت الأكثر تأثيراً في اندلاع الحراك الجماهيري، فالإخوان المسلمين رغم أنهم كانوا شركاء في الحكم، إلا أنهم كانوا يعملون دائماً وفقاً لأجندة خارجية، خاصة الأجندة القطرية التي كانت تدعمهم بالمال لمواجهة الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المدعوم سعودياً، وفي النهاية جاءت المواجهة على حساب استقرار اليمن، لأن القطري والسعودي في دعمهما لطرفي السلطة كانا ينفذان الأجندة الأمريكية التي تستهدف تقسيم وتفتيت اليمن ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد.

وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة (٢٢) التي أكدت أن الحراك في اليمن جاء نتيجة لدوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للعوامل الخارجية الإقليمية والدولية.

وأكد المثقفون الليبيون "أن الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري خارجية فقط، وتندرج ضمن المؤامرة في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، فقد كانت ليبيا مستقرة وآمنة واستهدفت من أجل القضاء على نظامها المعادي للاستعمار الذي يرغب في الاستيلاء على ثروات الشعب الليبي، وقد تم ذلك بالتعاون المشترك بين القوى الاستعمارية الدولية متمثلة في قوات الناتو، والقوى الإقليمية المتمثلة في الجامعة العربية والمال الخليجي، والقوى المحلية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين".

وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع بعض ما جاءت به الدراسات السابقة (٢٣) التي أكدت أن الحراك الجماهيري في ليبيا دوافعه وأسبابه داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية، مستبعدة تأثير العوامل الخارجية الإقليمية والدولية .

ويشير المثقفون السوريون "أن الدوافع والأسباب المؤدية إلى ما نطلق عليه مجازاً حراكاً جماهيرياً هى عوامل خارجية إقليمية ودولية استخدمت بعض الأدوات بالداخل من جماعة الإخوان المسلمين، وما حدث هو مؤامرة دولية من أجل شن حرب كونية على سورية بهدف تقسيمها وتفتيتها ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد.

وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع العديد من الدراسات السابقة (٢٤) التي أكدت أن الحراك الجماهيري في سورية جاء بدوافع داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، مستبعدة دور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية.

ومن خلال العرض السابق، وبناء على الإطار النظري التفسيري للثورة، الذي تعتمد عليه الدراسة الراهنة، حيث يؤكد أن لكل ثورة مقدمات ومدخلات تتمثل في الدوافع والأسباب الداخلية والخارجية المؤدية للحراك الجماهيري، فقد لعبت العوامل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحالتين التونسية والمصرية دوراً في تحريك الجماهير، لكن هذا لا ينفي دور العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهو ما أغفلته العديد من الدراسات السابقة، في حين لم تلعب هذه العوامل الداخلية دوراً مؤثراً في الحالة اليمنية، أما الحالتين الليبية والسورية فقد اختفت تماماً العوامل الداخلية، وبرزت العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، لذلك يمكننا التأكيد أن الحراك الجماهيري في الوطن العربي قد تم وفقاً لرؤية المثقفين العرب نتيجة

لدوافع وأسباب خارجية كان أبرزها هو مشروع تقسيم وتفتيت الوطن العربي وفقاً للأجندة الأمريكية، ضمن ما أطلقت عليه الفوضى الخلاقة أو الشرق الأوسط الجديد.

٢- المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي **أكد المثقفون التونسيون** "أن التغيرات الاجتماعية جاءت سلبية، ولم تكن في صالح الغالبية العظمى من المواطنين، ولم تحدث أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية، ولم تحدث حراكاً طبقياً صاعداً، بل ظلت البنية الطبقية استقطابية كما هى فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً، والأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى تراجعت وسقط كثيراً منهم إلى الطبقة الدنيا".

ويشير المثقفون المصريون "أن التغيرات الاجتماعية الناجمة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث تضررت مصالح الطبقات الوسطى والدنيا بشكل كبير عن ما كانت عليه في ظل حكم مبارك، حيث ارتفعت الأسعار، وتم تعويم الجنيه، وتدهورت الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من المصريين، مما جعل بعض البسطاء يصفون أحداث ٢٥ يناير بالنكسة، لأنها لم تحقق العدالة الاجتماعية التي كانوا يحلمون بها".

وأشار المثقفون اليمنيون "أن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المتماسك للشعب اليمني وبرز الصراع داخل الأسرة الواحدة، وانتشرت الفتنة الطائفية، وساد الإقتتال المناطقي، والحرب الأهلية، وهو ما انعكس على البنية الطبقية،

حيث ازداد الفقراء، واختفت الطبقة الوسطى، وبرز تجار الأزمة، وتضخمت ثرواتهم، وفي ظل الأضرار التي خلفها الحراك الجماهيري يحلم الشعب اليمني بالعودة للأوضاع الاجتماعية المستقرة التي كانت سائدة قبل اندلاع الأحداث".

ويؤكد المثقفون الليبيون "أن التغيرات الاجتماعية التي نتجت عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث هدم البناء الاجتماعي وانتشرت الفوضى وشرد الشعب، وسرقت ثرواته، وأصبح شبح التقسيم يهدد المجتمع الليبي".

وأكد المثقفون السوريون "أن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية بالمطلق، حيث فقد المجتمع الأمن والاستقرار الاجتماعي، وفقد المواطنين أوضاعهم الطبقية المستقرة، وارتفعت معدلات الفقر، وتحول المجتمع من مجتمع الطبقة الوسطى إلى مجتمع يعاني في توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية".

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات الاجتماعية يجب أن تكون جذرية وإيجابية وتصب في مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يتضح المآزق الذي وقعت فيه الدراسات السابقة التي حكمت على الحراك الجماهيري في الوطن العربي بأنه ثورة (٢٥).

٣-المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي **أكد المثقفون التونسيون** "أن المردود الاقتصادي

الناتج عن الحراك الجماهيري جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المواطنين تراجعت إلى حد كبير، نتيجة الركود الاقتصادي، وتراجع عمليات التنمية، وتعطل عجلة الإنتاج وازدياد الديون، والعجز في الميزانية العامة للدولة".

ويشير المثقفون المصريون "أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، حيث تراجعت الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين عن ما كانت عليه قبل أحداث ٢٥ يناير، فعمليات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لروشتة صندوق النقد الدولي عمقت من معاناة الطبقتين الوسطى والدنيا، خاصة على مستوى توفير الاحتياجات الأساسية، فالفقراء هم الذين يدفعون فاتورة الإصلاح الاقتصادي، في حين لم تقترب الدولة من الأغنياء".

وأكد المثقفون اليمنيون "أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب اليمني تراجعت بشكل مخيف لدرجة وصلت إلى حد انتشار المجاعات والأوبئة، وجاء العدوان والحرب الأهلية لتعمق معاناة الشعب اليمني الاقتصادية، حيث تشرد الملايين بحثاً عن لقمة العيش".

وأشار المثقفون الليبيون "أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فقد كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة ومتميزة للغالبية العظمى من الشعب الليبي، وتحولت مع الغزو إلى فقدان القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، هذا في الوقت الذي تتم فيه سرقة ونهب ثروات الشعب بشكل منظم".

ويؤكد المثقفون السوريون "أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب السوري، نتيجة سرقة المصانع، وحرق الأرض الزراعية بمحاصيلها، والإستيلاء على آبار النفط والغاز من قبل الجماعات الإرهابية، هذا إلى جانب الحصار الاقتصادي الغربي، وارتفاع الأسعار التي دفعت بالملايين تحت خط الفقر في مجتمع كان مكتفياً ذاتياً، ويعرف بأنه مجتمع الطبقة الوسطى".

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات الاقتصادية يجب أن تكون جذرية وإيجابية، ويستفيد منها الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يتضح تسرع العديد من الدراسات السابقة في الحكم على الحراك الجماهيري الذي حدث في الوطن العربي بوصفه ثورة (٢٦).

٤- المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي، **أكد المثقفون التونسيون** "أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام، وإعداد دستور جديد للبلاد، ووجود انتخابات تعددية، إلا أن ذلك لم يشكل أى تقدم على المستوى الديمقراطي، فالتيار الإسلامي الذي صعد إلى السلطة يمارس كل أشكال الديكتاتورية على القوى المدنية الرافضة لعودة تونس لعصور الظلام".

ويشير المثقفون المصريون "أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام وحكومته وحل مجلسي الشعب والشورى، وإعداد دستور جديد للبلاد، وحل الحزب الحاكم، والإطاحة بالجماعة الإرهابية من سدة الحكم، إلا أن ذلك كله لم ينتج عنه تقدماً ملموساً في تطور شكل الحياة السياسية، فملفات الحريات العامة والتحول الديمقراطي راكدة، والحياة الحزبية شكلية، وعادت سيطرة رأس المال على الإنتخابات عبر حزب مستقبل وطن، البديل الجديد للحزب الوطني".

ويؤكد المثقفون اليمنيون "أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام، إلا أنه تم استبداله بنائبه، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين من الصعود، وبرزت في مواجهتها جماعة الحوثيين، وأدى الصراع على السلطة لنشوب حرب أهلية، ثم عدوان خارجي جعل اليمن عرضة للتقسيم والتفتيت، وفقد اليمن استقراره السياسي، ولم تعد هناك مؤسسات سياسية مستقرة، ولا يزال الصراع على السلطة مستمر".

وأشار المثقفون الليبيون "أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فاغتيال القائد معمر القذافي أدى إلى انتشار الفوضى في البلاد، وتدمير مؤسسات الدولة، وانتشار الميلشيات المسلحة في كل مكان، وخيم شبح التقسيم بعد إقامة حكومتين واحدة في الشرق، والثانية في الغرب، ودخلت ليبيا في أزمة تم تدويلها، وليس متوقعاً أن تحل في المنظور القريب".

وأكد المثقفون السوريون "أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء إيجابياً، حيث تم تعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، وعمل قانون للأحزاب والإعلام والصحافة، لكن رغم هذه الإصلاحات السياسية إلا أن ذلك لم يوقف

الجماعات الإسلامية القائدة للحراك، بل استمرت في تنفيذ الأجندة الأمريكية ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد".

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب باستثناء الحالة السورية التي أكدت على أن هناك تغيرات سياسية إيجابية لكنها لم تنعكس على الواقع، ولم يشعر بها المواطن نتيجة الحرب، وبما أن الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد على أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات السياسية يجب أن تكون جذرية وإيجابية وتصب في مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يبرز التناقض الذي وقعت فيه العديد من الدراسات السابقة التي حكمت على الحراك الجماهيري في الوطن العربي بأنه ثورة (٢٧).

٥- توصيف ما حدث في الوطن العربي في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١:

وفي محاولة التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ **أكد المثقفون التونسيون** "أن الحراك الجماهيري عبارة عن انتفاضة شعبية لم ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع".

ويشير المثقفون المصريون "أن الحراك الجماهيري عبارة عن انتفاضة شعبية لم ترقى إلى مستوى ثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع".

وأكد المثقفون اليمنيون "أن الحراك الجماهيري عبارة عن هبة جماهيرية أو انتفاضة شعبية لم ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع".

وأشار المثقفون الليبيون "أن ما حدث هو مؤامرة خارجية استخدمت فيها بعض العناصر الداخلية، ولا يمكن أن توصف بالثورة، لأنها قامت بتدمير بنية المجتمع".

ويؤكد المثقفون السوريون "أن ما حدث هو مؤامرة خارجية حركت بعض العناصر الداخلية من أجل تدمير سورية وتقسيمها، ولا تمت للثورة بصلة، وأحدثت تغييراً سلبياً على كافة مناحي الحياة".

ويتضح من العرض السابق أن توصيف المثقفين العرب للحراك الجماهيري والأحداث التي شهدتها مجتمعاتهم لا ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد على أن الثورات لا يحكم عليها إلا نتائجها، وأن الثورة هى إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن ما حدث في الوطن العربي لا يرقى لمستوى الثورة، بل هو أقل من ذلك بكثير، فهو في تونس ومصر واليمن انتفاضة شعبية على أكثر تقدير، وفي ليبيا وسورية مؤامرة خارجية متكاملة الأركان، وبذلك تكون الدراسات السابقة التي وصفت ما حدث بالثورة قد جانبها الصواب، لأنها حكمت على الدوافع والأسباب والتفاعلات والأحداث دون أن تنتظر النتائج والمخرجات التي تعد الفيصل في الحكم على الثورة إذا كانت ثورة أم لا، وهنا يجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات السابقة أكدت على أن ما حدث في اليمن وليبيا وسوريا ليست ثورات(٢٨).

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على سؤال رئيس وعدد من التساؤلات الفرعية حول ماهية الحراك الجماهيري الذي شهدته بعض الدول العربية، وهل يمكننا توصيفه بالثورة أم لا، وقد توصلت الدراسة للإجابة على النحو التالي:

١- ما حدث في تونس عبارة عن حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- ما حدث في مصر هو حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- ما حدث في اليمن هو حراك جماهيري استغلته جماعة الإخوان المسلمين في صراعها السياسي على السلطة ولا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع.

٤- ما حدث في ليبيا هو عدوان خارجي قام بتحريك بعض العناصر الداخلية المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين لإحداث الفوضى ولا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع.

٥- ما حدث في سورية هو مؤامرة خارجية قامت بتحريك بعض العناصر التي تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين لإحداث الفوضى ولا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع.

وبناء على تلك النتائج يمكننا التأكيد على أن ما حدث في بعض الدول العربية من حراك جماهيري هو انتفاضات شعبية أو عدوان خارجي قام بتحريك

بعض العناصر بالداخل أو مؤامرة خارجية قامت بتحريك بعض العناصر الداخلية، ولم تفضي هذه الأحداث إلى ثورات، بل أحدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أغلبها سلبية، ويمكن التأكيد على أن ما تم هو جزء من مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم وتفتيت المنطقة العربية لصالح سيادة العدو الصهيوني ليصبح القوى الأكبر في المنطقة، وما يطلقون عليه ثورات عربية، هى ثورات ملونة مصنوعة من الخارج، ولا ترقى بأي حال لمستوى التعريف العلمي للثورة.

المراجع

١- أنظر كل من :

- دينا شحاتة ، مريم محمد : حركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١م.

- عصام عبد الشافي: الثورات العربية الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، الباب الثاني، واقع ومستقبل الثورات العربية ، المجلد ٢٠١٢، العدد ٩، ٢٠١٢.

- الأمارة، ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي ٢٠١١، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير الآباد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، عمان،٢٠١٢.

- مصطفى شفيق علام: القبلية والثورات العربية، نموذجا اليمن وليبيا، مجلة البيان، الباب الثاني، واقع ومستقبل الثورات العربية، المجلد ٢٠١٢، العدد٩، ٢٠١٢.

- عبد الله ممدوح مبارك: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ،٢٠١٢.

- أحمد فاضل: التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، العدد السابع والأربعون، ٢٠١٣.

- فرج محمد نصر: تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية، المؤتمر العلمي حول العالم العربي في عالم متغير، جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتدريس والثقافة والعلوم والأبحاث والدراسات العربية ٢٠١٣.

- مصطفى عثمان إسماعيل: الربيع العربي والفوضى الخلاقة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد الثالث – يناير ٢٠١٣.

- منال محمد متولي : آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي العاشر، واقع الأمة بين الثورات والمرحلة الإنتقالية، ٢٠١٣.

- حمزة اسماعيل: الأيديولوجيا ودورها في الثورات العربية، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد لأول ، يناير ٢٠١٥.

- سمر عز الدين جلال، أطر معالجة الصحف المصرية والأمريكية للإحتجاجات وتأثيرها على صورة النشطاء المصريين، رسالة ماجستير غير منشورة ، مجلة كلية الآداب، قسم الإعلام ، جامعة المنيا، ٢٠١٥.

- عمر محمد عمر أبو حسين، تطور العلاقات الصينية العربية (١٩٤٩-٢٠١٤)، موقف الصين من ثورات الربيع العربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٥.

- غطاس جميلة ، دور وسائل التواصل الاجتماعي فى التحول الديمقراطي فى دول الربيع العربى دراسة وصفية حالة تونس ومصر، رسالة ماجستير ، جامعة قصدى مرباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر ،٢٠١٥.

- حنان محمد سالم: تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية للحالة المصرية، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٤) يوليو، سبتمبر ٢٠١٦.

- ثائر مطلق: العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٣) ، ملحق (٤) ، ٢٠١٦، ص ص ١٨٨٣- ١٩٠٠.

- بختي سبخة بنوان: ثورات الربيع العربي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، "تونس ومصر نموذجاً"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨.

-Victoria Carty,Arab .Spring in Tunisia and Egypt: The Impact of New Media on Contemporary Social Movementsand Challenges for Social Movement Theory), Chapman University.

- Ndrea Ansani, Vittorio Daniele: A bout Revolution: the Economic Motivation for the Arab Spring, International of Develpopment and Confiliect, Vol (2) No. (3), 2012.

-Harders, Cilja; König, Christoph J. (2013) Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring, Discussion Paper, February 2013.Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin.

- Gaid Wolfsfed, Elad Sedev, Tamir Shearen: Social media and the Arabia spring: politics comes first, the international journal of press/poloitics vol (18) No(2), 2013.

- Valentine M Moghadam. What is democracy? Promises and perils of the Arab Spring, Current Sociology Department of Sociology and International Affairs Program, Northeastern University, 360 Huntington Ave, Boston 61(4), 2013.

- Durcan, Daniel, Collective action in the Tunisian and Egyptian revolutions, Dartmouth College phd , ProQuest Dissertations Publishing, 2013.

-Ertan Cinar, Ismet Gober: The reasons and Economic and political consequences of arab spring, Khazar Journal of Humanities and Social Sciences, vol (17) No. (2) 2014.

-Rauf Arif، Social movements, YouTube and political activism in authoritarian countries: a comparative analysis of political change in Pakistan, Tunisia & Egypt, PhD (Doctor of Philosophy) thesis, University of Iowa, 2014.

- Abdesselem Mahmoud. Social Movements in Tunisia and Egypt: A Tale of Two Revolutions International Journal of Social Science Studies, Vol. 3, No. 3; May 2015.

-Abdul Qadir Mushtaq, Muhammad Afzal Arap Spring: Its Causes and consequences, journal of ponjab, university, historical society, vol. (3) No(1), January, June. 2017.

- Eryilmaz, Nazim, Democratic Transitions in Comparative Perspective: Tunisia and Egypt in the Postarab Spring Process Eryilmaz, Nazim. Boston College, ProQuest Dissertations Publishing, 2017.

- Nazim Eryilmaz, Democratic Transitions In Comparative Perspective: Tunisia And Egypt In The Postarab Spring Process, Master's thesis. Boston College Morrissey College of Arts and Science, Graduate School, 2017.

- Mohd Irwan Syazli Saidin, Rethinking the 'Arab Spring': The Root Causes of the TunisianJasmine Revolution and Egyptian January 25 Revolution, International Journal of Islamic Thought Vol. 13: (June) 2018.

٢- أنظر:

-نيكول روزويل وأسماء بن يحيى : تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المعهد الوطني الديمقراطي، تونس ،٢٠١٢.

٣- أنظر كل من:

- سمير أمين: ثورة مصر وما بعدها، في ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، دار العين للنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠١٢.

- سامي السعد النجار: اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية فى ثورة ٢٥ يناير، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد ٦٠، الجزء الثاني، ٢٠١٢.

- عبير مختار شاكر: الإعلام الاجتماعي والثورة المصرية: دراسة استخدام الشباب الإنترنت فى الثورة، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد ٢٧، ٢٠١٢.

- مصعب حسام الدين لطفي قتلونى: دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك " فى عملية التغيير السياسي مصر نموذجاً، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجيستير غير منشورة، ٢٠١٢.

- جمال علي زهران: التحليل السياسي لتطور ثورة ٢٥ يناير، المقدمات – الدوافع – الأهداف – المسارات في ثورة ٢٥ يناير مشروع للتغير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، ٢٠١٣.

- خضير عباس، ليلى عاشور: الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي، مصر نموذجاً، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١، العدد ١٢، ٢٠١٣.

- على ليلة: المضامين الاجتماعية لثورة يناير ومطلب العدالة الاجتماعية في ثورة ٢٥ يناير، مشروع للتغير والبناء، تحرير: جمال على زهران، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٣.

- سارة سعيد المغربى: بعنوان معالجة الصحافة الإسرائيلية والأمريكية للتغيير فى مصر: دراسة تحليلية مقارنة خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال ، جامعة الأهرام الكندية ،ع ٣، ٢٠١٣.

- سمير نعيم أحمد: ثورة ٢٥ يناير مستقبل الإنسان في مصر في ثورة ٢٥ يناير، مشروع التغير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ،٢٠١٣.

- صالح سليمان عبد العظيم: دور الفيسبوك في إندلاع الثورة المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد ٤١، العدد الرابع ، ٢٠١٣.

- محمد فرج : المقدمات الرئيسية لثورة ٢٥ يناير في مصر والأسباب والتراكمات في ٢٥ يناير مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.

- نسمة عبد الله مطاوع: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو الأحزاب الإسلامية بعد ثورة ٢٥ يناير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٥.

- Ahmad M. Shahabad, Arab 2.0 Revolutions: Investigating Social Media Networksduring waves of the Egyptian political uprisings that occur between 2011, 2012 and 2013, Thesis Presented to the School of Humanities and Communication Arts University of Western Sydney, Degree of Master, 2015.

-Allmann, Kira, Title Everyday a revolution: mobility, technology, and resistance after Egypt's Arab Spring, Place of publication Ann Arbor,phd publication United States University institution University of Oxford (United Kingdom) University location England, 2016.

-Shinta Puspitasari, Arab Spring: A Case Study of Egyptian Revolution 2011, Andalas Journal of International Studies| Vol 6 No 2 November Tahun 2017.

-Ethelb, Hamza Mehemed Ahmed., the impact of media ideology on translating news : a study investigating how media outlets deal with the Arab Spring : the case of post-revolution Egypt University of Glasgow (United Kingdom), ProQuest Dissertations Publishing, 2018.

- Suayip Turan, The role of global actors on the failed transition to democracy in Egypt, Journal of Human Sciences, Volume 15 Issue 4 Year: 2018.

٤- أنظر:

-هاني موسى: أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات ، جامعة بيروت، فلسطين. العدد ١٩، .٢٠١٩

٥- أنظر كل من :

- يوسف القماطني: ثورة ١٧ فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها، مجلة جامعة بنغازي العلمية – ٢٠١١.

- أميمه فتحي محمد: الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثوارت العربية: ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجاً، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، بعنوان: ثقافة التغيير الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، عمان،.٢٠١٢

٦- أنظر:

سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: ٢٠١١-٢٠١٣، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية برنامج دراسات الشرق الأوسط،.٢٠١٥

٧- أنظر كل من:

- ياسر الغرباوي: حركات التغيير والحراك الجماهيري، المجموعة الجيواستراتيجية للدراسات، سلسلة الجغرافيا في خدمة الشعوب، دار لؤلؤه، ٢٠٠٧.

- ندين البلعة خير الله: سيكولوجية التظاهر والتحركات الشعبية، مجلة الجيش، العدد ٣٦٥، تشرين الثاني ٢٠١٥.

- عزة خليل: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٦.

- Varnes, D.J. (1978). Slope movement types and processes. In R.L. Schuster and R.J. Krizek (Eds.), Landslide analysis and control. Transportation Research Board Special Report 76.

- Washington, DC: National Academy of Sciences. Whitehouse, I.E., and G.A. Griffiths. (1983). Frequency and hazard of large rock avalanches in the central Southern Alps, New Zealand. Geology 11.

٨-أنظر كل من:

-Abdelaal, Mohamed (2015). Reforming the Constitution of Egypt: An Ugly Institutional Competition. Cambridge Journal of International and Comparative Law. 25 March. Available from http://cjicl.org.uk/2015/03/25/reforming-the-constitution-of-egypt-an-ugly-institutional-

- Padamja Khandelwal and Agustín Roitman.(2013).-The Economics of Political Transitions: Implications for the Arab Spring, IMF Working Paper WP/1369.

- منال محمد متولي: مرجع سابق.

- Leonid Grinin, Arab Spring, Revolutions, and the Democratic Values: World System and World Values Perspectives, research gate ,2018 p158-159.

- أحمد فاضل: مرجع سابق.

٩- أنظر كل من:

- أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة وتحقيق فواز طرابلسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١.

-جيوفري نويل سميث وكينتين هور، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ترجمة فاضل جتكر، دار كنعان للدراسات والنشر،دمشق، ١٩٩١.

١٠- أأنظر **كل** من :

-علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع الرواد، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

- محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤.

١١- أنظر كل من :

- Review: Theories of Revolution: The Third Generation: Jack A. Goldstone, *World Politics* Vol. 32, No. 3 (Apr., 1980), pp. 425-453, Published by: Cambridge University Press, https://www.jstor.org/stable/2010111?seq=1

- أنتوني جيدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمه فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، بيروت، ٢٠٠٥.

- يوري كرازين: علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥.

١٢- أنظر كل من:

- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ، ١٩٧٩.

-Singh, Rustam, Status of Violence in Marx's Theory of Violence, vol. 24, No. 4, Jan. 1989.

١٣- أنظر :

- Lenin, Vladimir Ilich, "The collapse of the Second International" (1920).P.14. PRISM:

١٤- أنظر:

- marxist theories of revolution Brian Aarons, AUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH, 1972.

-marxist theories of revolution Brian AaronsAUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH, 1972.

١٥- أنظر:

-Antonio Gramsci and the Origins of Italian Communism by John M Cammett (Stanford University press, Stanford 1969.

- أماني السنوار: الهيمنة الثقافية وتحدي الثورة، أنطونيو غرامشي، ٢٠١٧، متاح على موقع: https://www.ida2at.com/cultural-hegemony-and-revolution-challenge/

١٦- أنظر:

- Karl Marx and Frederick Engels, Address of the Central Committee to the Communist League, London, March 1850. Transcribed: by gearhart@ccsn.edu;Proofed: and corrected by Alek Blain 2006.

- محمد علي الماوي: ملخص لإضافات ماوتسي تونغ، المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٧٥٠، ٢٠١٢.

١٧- أنظر:

- Social Science and revolutions stan Taylor first published 1984 by the Macmillan ress LTD London and Basingstoke companies and representatives throughout the world.

١٨- أنظر:

- هربرت ماركيوز:الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب للنشر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤.

١٩- أنظر:

-Theda Skocpol, States and Social Revolutions. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and china, Cambridge press, 1979, P. 285 .

-SOCIAL SCIENCE AND REVOLUTIONSStan Taylor First published 1984 by THE MACMILLAN PRESS L TD London and Basingstoke Companies and representatives throughout the world.

٢٠- أنظر على سبيل المثال:

- دينا شحاتة ومريم محمد: مرجع سابق ، عبد الله ممدوح مبارك: مرجع سابق ، أحمد فاضل: مرجع سابق.

- فرج محمد نصر: مرجع سابق، منال محمد متولى: مرجع سابق.

٢١- أنظر على سبيل المثال:

- جمال زهران: مرجع سابق، سمير نعيم: مرجع سابق، علي ليلة: مرجع سابق، محمد فرج: مرجع سابق، ثائر مطلق: مرجع سابق.

- Ertan cinar, op.cit.

- Ndrea Ansani , op.cit

- Abdul Qadir Mushtap, , op.cit.

٢٢- أنظر على سبيل المثال:

- دينا شحاتة، ومريم محمد: مرجع سابق، عصام عبد الشافي: مرجع سابق، مصطفى شفيق علام: مرجع سابق.

- مصطفى عثمان: مرجع سابق، الأمارة ناظم : مرجع سابق.

٢٣- أنظر على سبيل المثال:

- مصطفى شفيق علام: مرجع سابق، دينا شحاتة، ومريم محمد: مرجع سابق، يوسف القماطني: مرجع سابق،

أميمية فتحي: مرجع سابق.

٢٤- أنظر على سبيل المثال:

-عصام عبد الشافي: مرجع سابق ، أحمد فاضل: مرجع سابق ، حمزة إسماعيل: مرجع سابق.

٢٥- أنظر على سبيل المثال:

- عمر محمد عمر: مرجع سابق ، سبخة بختى: مرجع سابق ، جميلة غطاس: مرجع سابق.

- Durcan Daniel, OP.CiT.

-Gadwolf Sfed, OP.CiT.

- Abdesselam Mahmoud, OP.CiT.

٢٦- أنظر على سبيل المثال:

- سمير أمين: مرجع سابق، سامي سعيد النجار: مرجع سابق، عبير مختار شاكر: مرجع سابق ، صالح سليمان: مرجع سابق ، حنان سالم: مرجع سابق، يوسف القماطني: مرجع سابق ، أميمة فتحي: مرجع سابق.

٢٧- أنظر على سبيل المثال:

- ثائر مطلق: مرجع سابق، عمر محمد عمر: مرجع سابق، حمزة إسماعيل: مرجع سابق ، سامي سعيد النجار: مرجع سابق ، عبير مختار شاكر: مرجع سابق، عصام عبد الشافي: مرجع سابق، فرج محمد نصر: مرجع سابق، مصطفى عثمان: مرجع سابق .

٢٨- أنظر على **سبيل المثال:**

- هاني موسى: مرجع سابق، علي النحلي: مرجع سابق ، سهام فتحي سليمان: مرجع سابق .

Abstract

The present study seeks to recognize social, economic and political feedback to what is called Arab revolutions that were launched in the end of 2010 and beginning of 2011 in Tunisia, Egypt, Yemen, Libya and Syria.

The present study is classified among analytical descriptive studies in sociology that aims to recognize impact of mass movement that launched in some Arab countries to give it a scientific and accurate description. The researcher depends on case study of (25) of Arab intellectuals, five individuals from each country which witnessed mass movement. The case study included (17) questions to cover main and sub questions of the study. .

The study concludes the followings:

1- What happened in Tunisia is mass movement and popular uprising does not reach the stander of revolution.
2- What happened in Egypt is mass movement and popular uprising does not reach the stander of revolution.
3- What happened in Yemen is mass movement by Muslim brotherhood does not reach the stander of revolution.
4- What happened in Libya is an external aggression caused mess which does not reach the stander of revolution.
5- What happened in Syria is external conspiracy which does not reach the stander of revolution.

Based on these results, we confirm that what happened in some Arab countries is a mass movement or a popular uprising that does not reach the stander of revolution.

Key words: Mass movement - Impact - Arab intellectuals.